

مقدمة

خلال عام ٢٠٠٢، عمل مجلس الأمن على تخفيض التوتر والصراع حول العالم، حيث وافق على ١٦٧ قرارا و ٤٢ بياناً رئاسياً بشأن طائفة واسعة من المشاكل، بما فيها الحالة في كل من العراق والشرق الأوسط وأفغانستان والبلقان وبلدان مختلفة في أفريقيا. وواجه المجلس في هذه السنة أيضاً خطر الإرهاب الدولي في أعقاب الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة. وعالج مسائل في مناطق وبلدان ظهر فيها الاستقرار بعد الصراع مثل تيمور الشرقية والبوسنة والهرسك .

وبناء على توصية المجلس، وموافقة الجمعية العامة، أصبحت كل من سويسرا وتيمور الشرقية الدولتان المائة والتسعين والمائة والحادية والتسعين على التوالي الأعضاء في الأمم المتحدة .

وتم الترحيب باستقلال تيمور الشرقية في أيار/مايو بوصفه نجاحاً للأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلم. وفي البلقان، انتهت ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا بعد إنجازهما لولايتيهما بنجاح. كما تم إحراز تقدم كبير في إقرار السلم والاستقرار في أفغانستان وسيراليون وإثيوبيا وإريتريا وأنغولا .

وفي جلسة لاستعراض أعمال مجلس الأمن عقدت في نهاية كانون الأول/ديسمبر، أكد الأعضاء على أن المجلس كان بالغ الفعالية عندما عمل كوحدة واحدة. ولربما تجلت هذه الوحدة في الاعتماد الجماعي، بعد مفاوضات مطولة، القرار ١٤٤١ في تشرين الثاني/نوفمبر الذي أسفر عن عودة المفتشين إلى العراق بعد غياب دام أربع سنوات ومنحهم ولاية معززة للتحقق من امتثال العراق للترامات فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل .

غير أن هذه الوحدة تعرضت لضغوط عندما اعترضت الولايات المتحدة على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بسبب قلقها من خطر "المقاضاة السياسية" لحفظ السلام أمام المحكمة الجنائية الدولية التي ترفض الولايات المتحدة ولايتها القضائية. وتم تمديد ولاية البعثة بعد اعتماد القرار ١٤٢٢، الذي طلب فيه المجلس من المحكمة الجنائية الدولية ألا تشرع في رفع دعوى ضد أي شخص يخدم في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، يكون من دولة ليست طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة لفترة ١٢ شهراً تبدأ في ١ تموز/يوليه .

وعقد مجلس الأمن ٢١ جلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، واعتمد خمسة قرارات. وفي آذار/مارس، اعتمد المجلس بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، القرار ١٣٩٧ الذي يؤكد رؤية متمثلة في وجود منطقة بها دولتان هما إسرائيل وفلسطين يعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود أمانة ومعترف بها. وفي بيان رئاسي صادر في نيسان/أبريل، أعرب المجلس عن تأييده لنفس الرؤيا الواردة في البيان المشترك الصادر عن "اللجنة الرباعية" (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة والأمم المتحدة .)

وكان قدر كبير من عمل المجلس مكرس لمختلف الصراعات المتعلقة بقارة أفريقيا، حيث خصص لها المجلس ٦٢ جلسة من جلساته البالغ عددها ١٨٥ جلسة، في حين تم أيضاً التصدي لمشاكل أفريقيا ككل. وقد أنشأ المجلس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، وزارت بعثة للمجلس منطقة البحيرات الكبرى وإريتريا وإثيوبيا. وشملت الإجراءات التي اتخذها المجلس التوسع في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورفع الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. كما بحث المجلس أيضاً الحالة في كوت ديفوار .

وأحيط المجلس علماً بالأنشطة التي اضطلعت بها لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها المجلس العام الماضي في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وخلال مناقشة مفتوحة عن هذه المسألة، دعا المتكلمون إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمسائل التي تشعل نيران الإرهاب كالفقر والتعصب والصراعات الإقليمية والحرمان من حقوق الإنسان. وطالبت الوفود بضرورة أن تساعد اللجنة أيضاً الدول الأعضاء في معالجة المشاكل الناجمة عن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة المخالفة للقانون. وشدد المتكلمون أيضاً على أنه لا ينبغي أن تثير الحرب ضد الإرهاب صداماً بين الأديان والثقافات .

وفيما يلي نبذات موجزة عن أنشطة المجلس في عام ٢٠٠٢ .
العراق

التفتيش على الأسلحة

في الخطاب الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة، جورج دبليو بوش أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر، وصف العراق بأنه يشكل تهديدا لسلطة الأمم المتحدة وللسلام، حيث أنه ما زال يواصل تحدي قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى تدمير أسلحته للدمار الشامل، لا سيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١). وقال إن على المجتمع الدولي أن يهب دفاعا عن أمنه. وأضاف أن الولايات المتحدة سوف تتخذ هذا الموقف بحكم تراثها وبحكم اختيارها .

وبعد ذلك بوقت قصير، تلقى الأمين العام رسالة من وزير خارجية العراق دعا فيها المفتشين الذين تركوا البلد في عام ١٩٩٨، للعودة لكي يقرروا ما إذا كان العراق قد امتثل للقرارات ذات الصلة. وفي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس أربعة جلسات لإجراء مناقشة مفتوحة دعت إليها حركة عدم الانحياز لمناقشة استنصواب السماح للمفتشين بالعودة للعراق. وخلال المناقشة، دعا المتكلمون إلى عودة المفتشين في وقت مبكر كخطوة أولى في امتثال العراق لالتزاماته، مما يؤدي إلى رفع الجزاءات. كما حذر الكثيرون من العواقب الوخيمة لأي إجراء عسكري في المنطقة .

ونفى ممثل العراق امتلاك بلده أي أسلحة دمار شامل سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية. وأضاف أن الإدارة الأمريكية أعلنت "دون خجل" نواياها لغزو بلده وسيطرتها على الموارد النفطية. وأعلن ممثل الجامعة العربية رفضه شن حرب على أي بلد عربي، وطالب بوجود منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتساءل لماذا لم يمارس المجلس ضغوطه على إسرائيل بنفس الطريقة التي يمارسها على العراق، لحملها على الالتزام بالقرارات العديدة الموجهة إليها .

وقال ممثل الولايات المتحدة بأنه يجب على المجلس أن يتخذ قرارا يفرض على العراق الوفاء بالتزاماته. وأضاف أنه سوف يترتب على رفض العراق الامتثال عواقب وخيمة. وإذا لم يلتزم العراق، فسوف يُلتمس هذا الامتثال بوسائل أخرى. واقترح ممثل فرنسا نهجا من مرحلتين، أولاها اتخاذ قرار يحدد "قواعد اللعبة". فإذا ما رفض العراق التعاون بالكامل مع المفتشين، ينبغي على المجلس في الحال أن يبيت في التدابير المناسبة، وألا يستبعد أي بدائل. وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه ليست هناك حاجة إلى أن يصدر المجلس قرارات جديدة. والمفتشون في حاجة فقط إلى إيضاحات. ولا يستطيع المجلس إعطاء موافقته على أي قرار جديد لغرض استخدام القوة من أجل تغيير نظام الحكم .

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي قرر المجلس بموجبه أن العراق كان ولا يزال في حالات "خرق جوهري" لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات السابقة، وقرر أن يمنح العراق "فرصة أخيرة للامتثال" لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، مع إنشاء نظام محسن للتفتيش. وقرر المجلس أيضا أن يعقد اجتماعا فور تلقيه أي تقرير يقدم من سلطات التفتيش بأن العراق يتدخل في أنشطته. وذكر في هذا السياق بأن المجلس حذر العراق مرارا أنه سيواجه "عواقب خطيرة" نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته. وسيكون للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية "إمكانية الوصول" فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أية مواقع في العراق بما في ذلك القصور الرئاسية .

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر وصلت طلائع المفتشين إلى بغداد وما زالت موجودة هناك بصورة مستمرة منذ ذلك الحين. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، قبل يوم واحد من الموعد النهائي المحدد بموجب القرار ١٤٤٢، سلم العراق للأمم المتحدة البيان المطلوب عن "جميع جوانب برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف تسيارية وغيرها من نظم الإيصال". وأحاط الرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقق والتفتيش، هانز بليكس والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، المجلس علما في ١٩ كانون الأول/ديسمبر في جلسة مشاورات مغلقة بشأن تقييمهم الأولي للبيان المشار إليه والتقدم المحرز في عمليات التفتيش .

برنامج النفط مقابل الغذاء

خلال تلك السنة، ركز المجلس أيضا على العواقب الإنسانية للجزءات المفروضة على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تولى إدارته مكتب برنامج العراق المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وبموجب هذا البرنامج، سمح للعراق أن يبيع النفط من أجل تمويل شراء السلع والخدمات الإنسانية، بموجب شروط معينة وتحت رقابة الأمم المتحدة .

وفي ١٤ أيار/مايو، مدد المجلس في القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) هذا البرنامج لفترة ١٨٠ يوما أخرى واعتمد قائمة السلع والإجراءات المنقحة لتطبيق هذه القائمة بوصفها أساسا للبرنامج الإنساني في العراق. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تم تمديد البرنامج حتى يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر من خلال اتخاذ القرار ١٤٤٣ (٢٠٠٢). وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، تم تمديد البرنامج لمدة ١٨٠ يوما أخرى، ولكن في القرار ١٤٤٧ (٢٠٠٢) قرر المجلس النظر في التعديلات اللازمة لقائمة السلع الخاضعة للاستعراض والإجراءات المتعلقة بتنفيذها في موعد لا يتجاوز ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ ومواصلة إجراء استعراضات شاملة فيما بعد بصورة منتظمة .

وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس القرار ١٥٥٤ (٢٠٠٢) بأغلبية ١٣ صوتا وامتناع صوتين عن التصويت (الاتحاد الروسي وسوريا) معدّلا بذلك قائمة السلع الخاضعة للاستعراض وإجراءات تنفيذها. وأوعز هذا القرار إلى الأمين العام أن يحدد، في غضون ٦٠ يوما معدلات الاستهلاك ومستويات استخدام مواد كيميائية ومواد طبية معينة. وبعد التصويت، أعرب المتكلمون عن قلقهم إزاء عدم ورود أي ذكر في هذا النص لرفع الجزاءات وانتقدوا الإجراءات المتعلقة بالمفاوضات .

أفغانستان

بعد سقوط طالبان في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة، وقع ممثلون عن مختلف الجماعات الأفغانية اتفاقا في بون بألمانيا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن الترتيبات السياسية المؤقتة، رهنا بإعادة إنشاء مؤسسات حكومية دائمة. وأيد مجلس الأمن الاتفاق في اليوم التالي .

وأنشأ المجلس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢)، المعتمد في ٢٨ آذار/مارس. ولما كان هيكل البعثة محدود نسبيا، كان القصد منها أن تكفل توجيه جميع جهود المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة نحو دعم قيام الشعب الأفغاني بتنفيذ عملية السلام. وتتألف هذه العملية من دعامتين – إحداهما للشؤون السياسية والأخرى للإغاثة والإنعاش والإعمار. وقام المجلس طوال العام برصد الحالة في أفغانستان من خلال تقارير إحاطة تقدم شهريا .

وحسبما دعا اتفاق بون، عقد الاجتماع الطارئ لمجلس اللويا جيرغا في كابول في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه، والذي أنشأ سلطة انتقالية برئاسة الرئيس حميد قرضاي. وأنتى المجلس في قراره ١٤١٩ (٢٠٠٢) على الشعب الأفغاني للنجاح الذي حققه مجلس اللويا جيرغا، حيث أشار بارتياح خاص إلى مشاركة المرأة على نطاق كبير، وتمثيل جميع الطوائف الإثنية والدينية. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مساعدة طويلة المدى إلى السلطة الانتقالية وتقديم مساعدة دولية سريعة للاجئين والمشردين داخليا لتيسير عودتهم بانتظام .

وفي إحاطة إعلامية مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه حذر الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص للأمين العام المجلس من أنه برغم الإنجازات العديدة، لا يزال الأمن يشكل التحدي المتبقي البالغ الصعوبة، واقترح التوسع في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. غير أنه في المناقشة التي تلت ذلك، أكد عديد من المتكلمين أن هذا التوسع ليس عمليا وأن الأحوال الحالية لن تسمح بمثل هذا التوسع .

وفي إحاطة إعلامية أخيرة عن هذا البلد هذا العام، اختتم هادي العنابي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في ١٣ كانون الأول/ديسمبر إحاطته الإعلامية بقوله إنه بعد عام من اتفاق بون، حقق الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي الكثير

الذي يفخر به. غير أننا لم نبلغ بعد مرحلة الرضا عن النفس. فهناك تحديات محددة من بينها تكثيف الجهود لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها؛ وتطوير ثقافة لاحترام حقوق الإنسان؛ إنشاء علامات هادئة وواضحة وحدود زمنية لتنفيذ اتفاق بون وأهمية الإعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وعندما وقع الرئيس قرصاي مرسوما في ١ كانون الأول/ديسمبر، يقضي بإنشاء جيش وطني أفغاني موحد، خاضع للسيطرة المدنية ومتوازن إثنياً، حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم السياسي والمالي مع إصلاح قطاع الأمن. وأحاط قائد قوات التحالف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، علماً بالخطط الرامية إلى وزع أفرقة خارج كابول.

وأخيراً، أيد مجلس الأمن في قراره ١٤٥٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار الذي وقعته الإدارة الانتقالية لأفغانستان وحكومات البلدان المجاورة لها في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

الشرق الأوسط

إسرائيل/فلسطين

إن تفاقم العنف، والوضع الإنساني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وظهور خطة "خريطة الطريق" التي تهدف إلى تحقيق وجود دولتين مستقلتين هما، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، هيمنت على الإحدى وعشرين جلسة التي خُصصت للنظر في الحالة في الشرق الأوسط. واتخذ المجلس خمسة قرارات وأصدر بيانين رئاسيين.

وفي معرض كلمته أمام المجلس في ٢١ شباط/فبراير، قال الأمين العام إن انعدام الثقة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني جعل من دور طرف ثالث أمراً لازماً. وأعاد ممثل الولايات المتحدة، خلال اجتماع عقد على يومين في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، تأكيد رؤية بلده حول إمكانية قيام دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلم وأمن. ودعا ممثل إسبانيا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، السلطة الفلسطينية إلى بذل كل ما في وسعها لوضع حد للإرهاب، وطالب الحكومة الإسرائيلية بسحب قواتها العسكرية ورفع حالات الحصار وتجميد أنشطة الاستيطان.

وفي ١٢ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت (سوريا). وأكد المجلس في هذا القرار رؤية تدعو إلى وجود منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وشدد المجلس كذلك على ضرورة أن تكفل جميع الأطراف المعنية سلامة المدنيين وعلى ضرورة احترام قواعد القانون الإنساني الدولي المقبولة عالمياً. كما رحب بالجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية (الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

واتخذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) في ٢٩ آذار/مارس بأغلبية ١٤ صوتاً خلال عملية تصويت لم تشارك فيها سوريا. وبعد أن أعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الهجمات الانتحارية التي وقعت مؤخراً في إسرائيل وإزاء الهجوم العسكري الذي استهدف مقر رئيس السلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، دعا الطرفين إلى أن يقدموا فوراً على تنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار.

وفي جلسة عقدت في ٣ نيسان/أبريل، أدلى ٥٨ متكلماً ببيانات أمام المجلس، شدد الكثير منهم فيها على ضرورة تنفيذ ما دعا إليه المجلس من تنفيذ لوقف إطلاق النار ومن انسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله. وفي ٤ نيسان/أبريل، دعا المجلس بالإجماع في القرار ١٤٠٣ (٢٠٠٢) إلى تحقيق هذا الانسحاب، وكذلك على دعوة الطرفين إلى تنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار. وخلال اجتماع شمل جلستين عقدت يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل، دعا المتكلمون واحداً تلو الآخر إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق الفلسطينية. ولكن ممثل إسرائيل ذكر أن هذا

الانسحاب، إن لم يسبقه تنفيذ فعلي لوقف إطلاق النار من جانب الفلسطينيين، يجب على الأقل أن تصحبه خطوة مماثلة من جانب الطرف الآخر .

وفي ١٠ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه عن تأييده للبيان المشترك الصادر عن أعضاء المجموعة الرباعية الذي يساند الرؤية الداعية إلى وجود منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها ودعا الطرفين إلى المضي قدما باتجاه تحقيق حل سياسي يستند إلى أحكام القرارين ٢٤٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بالإضافة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام .

واستجابة لدعوة الأمين العام خلال جلسة مغلقة للمجلس بنشر قوة متعددة الجنسيات في المنطقة، أدلت ٢٩ دولة من غير أعضاء المجلس ببيانات أمام المجلس يومي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل. وشملت المواضيع الأخرى التي تمت معالجتها خلال تلك الجلسة عدم تنفيذ القرارات التي اتخذت مؤخرا، وتدهور الوضع الإنساني في مخيم جنين للاجئين بالضفة الغربية، وضرورة إجراء تحقيق مستقل في الادعاء بوقوع مذبحه هناك. بيد أن ممثل إسرائيل قال إن بلده لا يثق في "وجود دولي قوي قد لا يكون فعالا في مواجهة استراتيجية الإرهاب الفلسطيني المستمرة".

وفي ١٩ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي دعا فيه إلى زيادة رفع القيود المفروضة، خاصة في مخيم جنين، على عمليات المنظمات الإنسانية ورحب بمبادرة الأمين العام الرامية إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن الأحداث الأخيرة في جنين عن طريق فريق لتقصي الحقائق. وفي ٣ أيار/مايو، أعرب المتكلمون خلال جلسة مفتوحة عن أسفهم لرفض إسرائيل التعاون مع هذا الفريق وحذروا من أن هذا الامتناع من شأنه أن يهدد سلطة المجلس ويقوض مصداقيته .

وفي ١٣ حزيران/يونيه، اجتمع المجلس لمناقشة عودة إسرائيل لاحتلال رام الله وفرض حظر التجول العسكري على مقر قيادة الرئيس عرفات. ودعا المراقب الدائم لفلسطين المجلس إلى إدانة الممارسات الإسرائيلية ورفض تقويض نتائج اتفاقات أوسلو؛ والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ والتقدم نحو تحقيق تقارب شامل. وقال ممثل إسرائيل إن التدقيق مع إسرائيل متواصل، رغم أن القوات الإسرائيلية قد اكتشفت دليلا واضحا على دعم السلطة الفلسطينية للنشاط الإرهابي .

وقد شكلت خطة خريطة الطريق للمجموعة الرباعية، التي حظيت بالتأييد في البيان الرئاسي الصادر في ١٨ تموز/يوليه، موضوع الإحاطة الإعلامية التي قدمها في ٢٠ أيلول/سبتمبر السيد تيرجي رود لارسن المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وأفاد السيد لارسن أن أعضاء المجموعة الرباعية اتفقوا على خطة عمل من ثلاث مراحل للتوصل، في غضون ثلاث سنوات، إلى حل يقضي بوجود دولتين، وعلى أن تقوم آلية أطراف ثالثة تنسبها المجموعة برصد التقدم المحرز بهذا الشأن .

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر اتخذ المجلس القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت. وطالب المجلس في القرار بأن توقف إسرائيل على الفور التدابير التي تتخذها في رام الله وفي المناطق المحيطة بها، بما فيها تدمير الهياكل الأساسية المدنية والأمنية الفلسطينية، وبانسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأهاب المجلس بالسلطة الفلسطينية أن تفي بالتزامها الصريح بكفالة تقديمها المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية إلى العدالة .

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، لم يعتمد المجلس مشروع قرار اقترحه الجمهورية العربية السورية لإدانة قيام القوات الإسرائيلية بقتل عدة موظفين من موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن "تدميرها المتمرد" لمستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في الأرض الفلسطينية المحتلة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يعتمد مشروع القرار بعد أن صوتت الولايات المتحدة ضده. وامتنعت بلغاريا والكاميرون عن التصويت في حين أيده ١٢ من أعضاء المجلس .

إسرائيل/لبنان

قام المجلس بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر مرتين كان آخرها بموجب القرار ١٤٢٨ (٢٠٠٢) الذي اتخذ بالإجماع في ٣٠ تموز/يوليه. كما أحبط المجلس علما، خلال جلسات إحاطة إعلامية عقدت بشأن

الحالة في الشرق الأوسط، بما نجم عن المشروع اللبناني للاستفادة من مياه منابع نهر الوزاني من مشاكل بين البلدين. وحذر السيد تيرجي رود لارسن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر من احتمال حدوث تصاعد خطير للتوتر بين البلدين قد تكون له آثار على المستوى الإقليمي ما لم تُنشأ في القريب آلية مفيدة لمواجهة التطورات التي تطرأ في المستقبل من خلال القنوات الدبلوماسية.

إسرائيل/سورية

تم تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مرتين من خلال قرارين اتخذوا بالإجماع، ومشفوعين ببيان رئاسي تطابقت فيه رؤية أعضاء المجلس مع رؤية الأمين العام من أن "الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم، وإلى أن، يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط". وأكد المجلس نفس الموقف مؤخراً في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عند تمديد ولاية القوة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتقوم القوة منذ عام ١٩٧٤ بمراقبة وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين إسرائيل وسوريا.

مكافحة الإرهاب

بعد أسبوعين من وقوع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ اتخذ المجلس القرار ١٣٧٣ الذي دعا فيه الدول الأعضاء إلى منع وقمع تمويل الإرهاب، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، وعدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها. وأنشأ المجلس كذلك لجنة مكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ هذا القرار، بما ذلك في جملة أمور أخرى، عن طريق تقارير تقدمها الدول عن الخطوات التي اتخذتها بهذا الشأن.

وفي معرض تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس في ١٨ كانون الثاني/يناير، قال رئيس اللجنة السيد جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) إن جزءاً بالغ الأهمية من جهد اللجنة لمكافحة الإرهاب سينصب على بناء التعاون على المستويين الدولي والإقليمي، وتبادل المعلومات بشأن الإرهاب، وتقاسم الخبرات والمساعدات. وستقوم اللجنة، بناء على ما يرد في تقرير كل دولة، بالرد على الحكومة المعنية لطلب المزيد من المعلومات، أو لتحديد الميادين التي يمكن فيها النهوض بقدرات الدولة في مجال مكافحة الإرهاب وتحديد الموارد الممكنة من الخبرات أو المساعدات. كما اقترح رئيس اللجنة إنشاء صندوق استئماني لتمويل عمل اللجنة.

وإثر هذه الإحاطة الإعلامية، دعا ٤٠ متكلماً إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا التي تغذي الإرهاب، مثل الفقر، والتعصب، والصراعات الإقليمية، والحرمان من حقوق الإنسان، وعدم الحصول على العدالة، وغياب التنمية المستدامة. كما دعا المتكلمون اللجنة إلى مساعدة الدول الأعضاء على معالجة القضايا الناشئة عن الروابط القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات غير المشروعة وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وشدد الأمين العام على أن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، هي أفضل وسيلة للوقاية من الإرهاب.

وفي ١٥ نيسان/أبريل، دعا المجلس، من خلال بيان رئاسي (انظر الوثيقة، S/PRST/2002/10 لجنة مكافحة الإرهاب إلى الاستمرار في عملها لفترة ٩٠ يوماً ثالثة. وقد وجه المجلس هذه الدعوة لتتمكن اللجنة من تنفيذ جملة من الأمور منها: استكشاف السبل التي يمكن بها مساعدة الدول على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ وإقامة حوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية؛ وتحديد المسائل التي سيؤدي العمل الدولي المنسق بشأنها إلى تعزيز تنفيذ القرار نصاً وروحاً.

وخلال الإحاطات والجلسات التي عقدت لاحقاً، أحاط رئيس اللجنة المجلس علماً بالتقدم المحرز، والمساعدة المقدمة إلى الدول من أجل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وعدد التقارير الواردة، والاتصالات التي أجريت مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وتحديد الفجوات والروابط الواهنة في جهود مكافحة الإرهاب. وأشار إلى إن التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الإثنتي عشرة المتعلقة بالإرهاب قد شهد زيادة بنسبة ١٥ في المائة منذ تموز/يوليه

الماضي. وحثت الدول الأعضاء الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقيات والبروتوكولات على أن تقوم بذلك، كما دعت إلى الانتهاء من وضع اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب .

كما شدد المتكلمون على ضرورة ألا تثير الحرب ضد الإرهاب صداما بين الأديان والحضارات. وحذر البعض من ضرورة ألا تهدد الاستراتيجية الشاملة لمنع الإرهاب ومحاربه حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ونضالها المشروع ضد الاحتلال الأجنبي أو الاستعماري .

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، ولدى اختتام اجتماع رفيع المستوى عقد لإحياء ذكرى ضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حث المجلس، في بيان رئاسي، جميع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة وتعزيز التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب. واستمع المجلس إلى بيانين أدلى بهما الأمين العام السيد كوفي عنان ووزير خارجية الولايات المتحدة السيد كولن باول والترم المجلس الصمت لمدة دقيقة في نهاية الاجتماع .

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، دعا المجلس في بيان رئاسي (انظر الوثيقة (S/PRST/2002/26) الدول الأعضاء السبع عشرة التي لم تقم بعد بتقديم تقرير إلى لجنة مكافحة الإرهاب إلى أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال. ودعا اللجنة إلى الاستمرار في تنفيذ برنامج عملها لفترة التسعين يوما الخامسة، والتركيز على القوانين المحلية للدول الأعضاء التي ينبغي أن تشمل جميع جوانب القرار ١٣٧٣ والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الإثنتي عشرة المتعلقة بالإرهاب. وتتمثل الأوليات الأخرى بالنسبة لهذه الفترة في وضع آليات لجمع تمويل الإرهاب وفي إقامة حوار مع المنظمات الدولية والإقليمية .

و في بيان رئاسي (انظر الوثيقة (S/PRST/2002/38) مؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر، طلب المجلس إلى اللجنة أن تدعو كافة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى تقديم معلومات عن الأنشطة التي تقوم بها في مجال مكافحة الإرهاب وإلى إيفاد ممثل لحضور الاجتماع الخاص الذي ستعقده اللجنة معها في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ .

واتخذ المجلس القرار ١٤٣٨ (٢٠٠٢) الذي يدين الهجمات بالقنابل التي وقعت في بالي بإندونيسيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، والقرار ١٤٤٠ (٢٠٠٢) الذي يدين عملية احتجاز الرهائن التي وقعت في موسكو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، والقرار ١٤٥٠ (٢٠٠٢) الذي يدين الهجوم بالقنابل الذي استهدف نزل Paradise في كيمبالا بكينيا، ومحاولة الهجوم بالفدائف على الطائرة التابعة لخطوط أركيا الإسرائيلية في رحلتها رقم ٥٨٣ التي انطلقت من مومباسا بكينيا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وعدل القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) أحكام المجلس المتعلقة بالأرصدة المجمدة لحركة طالبان وأعضاء تنظيم القاعدة .

أفريقيا

أدى اعتماد مجلس الأمن نهجا أشمل في صون السلم والأمن الدوليين إلى سعيه هذه السنة إلى معالجة الوضع السائد في أفريقيا ككل، مشددا على أهمية التعاون الدولي ومنع الصراعات، بما في ذلك، تعزيز الحوار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وتم التشديد على ضرورة عدم الاكتفاء بمنع أعمال القتال أو وضع حد لها، بل أيضا المساعدة على تحويل الاقتصادات السياسية إلى أنظمة صحية تستند إلى المشاركة السياسية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون .

وعقب نقاش رفيع المستوى دام يومين بشأن القارة، أصدر مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير بيانا رئاسيا عن طائفة واسعة من المواضيع يتضمن سلسلة كبيرة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين التعاون في مجال حفظ السلام ومنع الصراعات في أفريقيا. كما أكد المجلس على أهمية الشراكة وتعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا .

وفي ٢٢ أيار/مايو، أجرى المجلس مناقشة ليوم واحد بشأن منع الصراعات وحلها في أفريقيا. وقام جاغديش كونجول (موريشيوس) رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا الذي أنشئ حديثا، بإطلاع

المجلس على برنامج عمل الفريق الذي سيتناول ما يلي: تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وبناء القدرات في منطقة اتحاد نهر مانو - سيراليون وغينيا وليبيريا؛ ومراقبة العمليات الانتخابية وتقديم المساعدة لإجرائها؛ والتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية؛ وحث المنظمات غير الحكومية والوسط الأكاديمي على المساهمة في هذا الشأن .

وفي ١٨ تموز/يوليه، ركز المجلس في حلقة عمل بشأن الحالة في أفريقيا دامت يوما واحدا على آخر التطورات التي شهدتها منطقة اتحاد نهر مانو، حيث أحاط علما بالدروس المستخلصة من تجربة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وسعى إلى تحديد السبيل الذي يدفع بناء السلام في هذا البلد قدما. كما بحث أعضاء المجلس ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة للمساعدة على الحد من عدم الاستقرار على الصعيد دون الإقليمي ووقف القتال في ليبيريا .

وعقد المجلس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر جلسة منفصلة خصصها لمنطقة وسط أفريقيا (أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون)، لأن خمس بعثات من أصل بعثات حفظ السلم وبناء السلام الـ ١٢ العاملة في القارة قد أنشئت هناك. وحث المتحدثون على دعم الدول للمبادرات الإقليمية من أجل تعزيز التقدم المحرز لإحلال السلام في وسط أفريقيا. وسلط الضوء على مسائل شديدة الأهمية، مثل التوتر الإثني، والاتجار بالأسلحة عبر الحدود، وانعدام الحوار الوطني، ونقص الموارد الاقتصادية .

وعقب ذلك النقاش، أصدر المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بيانا رئاسيا يؤكد فيه على ضرورة تشجيع الشراكات وتعزيزها بين منظومة الأمم المتحدة ودول وسط أفريقيا. وشدد هذا البيان على ضرورة تقوية القدرات في المنطقة دون الإقليمية وذلك في مجالات منع الصراعات وصون السلم والأمن، والتكامل الاقتصادي، ودعا دول وسط أفريقيا إلى رفع مستوى فعالية المنظمات دون الإقليمية والتنسيق فيما بينها وتماسكها .

وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، نظر أعضاء المجلس في الأزمة الغذائية في أفريقيا، ووصفوها بأنها تشكل خطرا يهدد السلم والأمن. وأوضح الرئيس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في جلسة إحاطة أن هذه الأزمة نابعة من اقتران الأحوال الجوية الصعبة والعوامل الصحية (التي تزداد تعقيدا بفعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) والصراعات الأهلية والمسائل ذات الصلة بالحكم والسياسات الاقتصادية. وأبلغ المجلس أن ثمة مناطق مثل الجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي غرب أفريقيا والسهل تعاني من مشاكل حادة، ويتعرض نحو ٤٠ مليون نسمة لخطر المجاعة. ويقتضي إحراز التقدم توافر معونة إنسانية أقوى وأكثر اتساقا، واستثمارات إضافية في قطاع الزراعة وقطاع خاص يعمل بحيوية .

أنغولا

أبلغ المجلس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر أثناء جلسة إحاطة قدمها إبراهيم غمبري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، أن مسألة أنغولا ستنتقل في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ من كونها بندا مكررا على جدول أعمال مجلس الأمن إلى المشاركة كعضو في أعمال المجلس. وفي المقابل، حث كنزو أوشيما، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ العالم على أن "يتذكر أنغولا" في الوقت الذي تركز فيه الاهتمام على الحالة في أفغانستان .

ومنذ استقلال هذا البلد عام ١٩٧٥، وحكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (بونيتا) غارقان في حرب أهلية متقطعة ومدمرة. وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، خلص الأمين العام إلى أن العملية السلمية في أنغولا قد انهارت من جديد، وذلك بعد رفض يونيتا البدء بتنفيذ اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه عام ١٩٩٤، والمعروف ببروتوكول لوساكا. وأدى ذلك إلى إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في أنغولا في مطلع عام ١٩٩٩ .

وفي تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، أذن مجلس الأمن بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في أنغولا لاستكشاف التدابير الفعالة الكفيلة بإعادة السلام، ومساعدة شعب أنغولا في مجالات بناء القدرات والمساعدات الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وتنسيق الأنشطة الأخرى. وفي عام ٢٠٠٠، أنشئت آلية لرصد الجزاءات المفروضة على يونيتا بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) والقرارات اللاحقة .

وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قتل زعيم يونيتا، جونا سافيمبي. وأعلنت حكومة أنغولا في بيان أصدرته في ١٣ آذار/مارس عن عزمها وقف جميع العمليات الهجومية. ورحب المجلس بهذا البيان في بيان رئاسي صدر في ٢٨ آذار/مارس. ووصف نهج الحكومة بأنه "إيجابي وبنيء واستشراقي"، ودعا يونيتا إلى أن تبدي بالمقابل موقفاً مشابهاً، بغرض تحقيق المصالحة الوطنية، بما في ذلك وقف شامل لإطلاق النار.

وفي ١٨ نيسان/أبريل، رحب المجلس باتفاق ٤ نيسان/أبريل لوقف إطلاق النار في أنغولا، ومدد إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ولاية آلية الرصد التي أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ للتحقيق في اتهام يونيتا بانتهاك الجزاءات. وطلب المجلس من آلية الرصد أن تقدم في غضون ٣٠ يوماً خطة عمل مفصلة عما تعترض القيام به في المستقبل، لا سيما في مجال التدابير المالية والتدابير المتصلة باتهام يونيتا بالاتجار في الماس والأسلحة.

وقال السيد غمبيري في جلسة إحاطة في ٢٣ نيسان/أبريل إن آفاق إحلال سلام دائم في أنغولا أكثر إشراقاً الآن مما كانت عليه أثناء اتفاقات السلام السابقة الرامية إلى إنهاء النزاع الدائر في البلد. وأهم الأحداث العامة التي شهدتها مهمته الأخيرة إلى أنغولا كان توقيع مذكرة التفاهم التي أنهت رسمياً أعمال القتال بين حكومة أنغولا ويونيتا في واحدة من أطول الحروب التي شهدتها أفريقيا.

وفي ١٧ أيار/مايو، علق المجلس في القرار ١٤١٢ (٢٠٠٢) الذي اتخذ بالإجماع حظر السفر الذي كان مفروضاً على كبار المسؤولين في يونيتا وذلك لفترة ٩٠ يوماً. وفي ١٥ آب/أغسطس، مدد ذلك التعليق لفترة ٩٠ يوماً إضافية بموجب القرار ١٤٣٢ (٢٠٠٢) الذي اتخذ بالإجماع، وعلقت هذا الحظر أيضاً الهيئة الثلاثية.

وفي ١٥ آب/أغسطس أيضاً، أنشأ المجلس بموجب القرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢) الذي اتخذ بالإجماع، بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، لتحل محل مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، على أن تزود بالموظفين، حسب الاقتضاء، ويعين مستشاراً لشؤون حماية الأطفال، لفترة ستة شهور تنتهي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وستساعد هذه البعثة حكومة أنغولا على القيام، ضمن أمور أخرى، بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتقديم الدعم لإعادة إدماج الجنود المسرحين اجتماعياً ومهنيًا عن طريق وكالات الأمم المتحدة المختصة، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٣٩ (٢٠٠٢) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية آلية الرصد في أنغولا حتى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ورفع الحظر الذي كان مفروضاً على سفر أعضاء يونيتا اعتباراً من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٤٤٨ (٢٠٠٢)، الذي رفعت بموجبه الجزاءات التي كانت مفروضة على يونيتا، بما فيها عمليات الحظر المادية والقيود المفروضة على السفر وتجميد الأصول. كما قرر حل لجنة الجزاءات المتعلقة بأنغولا.

بوروندي

عقد مجلس الأمن أربع جلسات رسمية للنظر في الحالة السائدة في بوروندي، توجت عام ٢٠٠٢ بإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات الدفاع عن الديمقراطية، التي تشكل إحدى قوتي التمرد الرئيسيتين في ذلك البلد. ومن المقرر أن يدخل اتفاق وقف إطلاق النار هذا وغيره من الاتفاقات الموقعة في ٢ كانون الأول/ديسمبر حيز التنفيذ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر.

وقد أدى الصراع الداخلي الطويل الأجل في بوروندي إلى محاولة لقلب نظام الحكم في عام ١٩٩٣ قُتل فيها أول رئيس منتخب ديمقراطياً، ينتمي إلى قبيلة الهوتو، أعقبه قتال واسع النطاق بين جيش التوتسي الذي يشكل الأغلبية ومتمرد الهوتو، مما أسفر عن مقتل نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وتشريد أعداد هائلة من السكان. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، وفي أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، وقع معظم الفرقاء اتفاقاً للسلام والمصالحة. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بدأ تنفيذ خطة لتقسام السلطة لتتيح للهوتو والتوتسي تولي منصب رئيس الجمهورية بالتناوب.

وفي ٥ شباط/فبراير، عقد اجتماع مفتوح قصير دعا فيه رئيس بوروندي المؤقت، بيار بويويا، المجلس إلى إرغام المتمردين على التخلي عن أعمال العنف مع التشديد على أنه إذا ما أخفقت الجهود الدبلوماسية، لا بد من اتخاذ تدابير

أخرى لمنع عملية السلام الراهنة من أن تصبح رهينة. وقال إنه ما زال هناك تحديان فعليان يمكن أن يهددا طريق السلام. أولهما تواصل العنف. وثانيهما الإعمار. فقد عانى الاقتصاد بعد ثمان سنوات من الأزمة، حيث يعيش ما يقرب من ٦٠ في المائة من السكان في حالة من الفقر، وتدنّت الصادرات؛ وما برح الدين يمثل مشكلة رئيسية .

وفي ٧ شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا رئاسيا يؤكد فيه مسانده للحكومة الانتقالية في بوروندي ويهيب بمجموعات المتمردين أن يلقوا أسلحتهم فورا وأن ينضموا إلى العملية السلمية .

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، شرح نائب رئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما، أحكام اتفاقات ٢ كانون الأول/ديسمبر وحث على مناقشة المسائل العالقة، بما فيها العودة إلى الشرعية والسعي إلى تحقيق رفاه المقاتلين السابقين وحسن إدارة الشؤون العامة والمصالحة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بيانا رئاسيا يعرب فيه عن دعمه للتنفيذ التام والفوري للاتفاقات. وطلب إلى الأمين العام بحث وسائل الرد إيجاباً وعاجلاً على طلب نشر البعثة الأفريقية التي ينص عليها ذلك الاتفاق. كما أدان المجلس جميع المجازر وأعمال العنف التي ارتكبت بحق المدنيين في بوروندي .

جمهورية أفريقيا الوسطى

اتصفت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في السنوات الأخيرة بالتوترات السياسية والأزمات الاجتماعية التي طال أمدها مما أدى في عام ١٩٩٦ إلى وقوع ثلاث عمليات تمرد متعاقبة قامت بها عناصر من القوات المسلحة. وفي ١٨ آذار/مارس، أنشأ المجلس بموجب القرار ١١٥٩ (١٩٩٨) بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي شباط/فبراير، حل مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى محل البعثة. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، أدت محاولة لقلب نظام الحكم إلى زعزعة خطيرة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني في ذلك البلد .

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه عن تأييده الكامل لقرار اتخذته الجهاز المركزي لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها التابع للاتحاد الأفريقي في دورته الخامسة والثمانين، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في أديس أبابا في إثيوبيا، والذي يقضي بنشر قوة مراقبة دولية في هذا البلد تضم ما بين ٣٠٠ جندي و ٣٥٠ جنديا من غابون والكاميرون وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية ومالي. ويقع على عاتق هذه البعثة أداء المهام الثلاث الرئيسية التالية: ضمان سلامة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وضمان الأمن على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والمشاركة في إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى .

كما رحب البيان بالجهود التي يبذلها رئيسا جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لمعاودة التعاون على مختلف الأصعدة. ويؤيد بقوة اعترام رئيس جمهورية تشاد زيارة بانغي في القريب العاجل. ويشجع على اتخاذ مزيد من تدابير بناء الثقة للمساعدة في تطبيع العلاقات بين البلدين. (ازدادت حدة التوتر بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد منذ نفي رئيس الأركان السابق في جمهورية أفريقيا الوسطى، زعيم المتمردين، اللواء فرنسوا بوزيز إلى تشاد .)

كوت ديفوار

تناول المجلس الحالة في كوت ديفوار عقب الهجمات التي شنها المتمردون في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر والتي استهدفت أبيدجان وبواغا وكورهوغو. وسعت حكومة كوت ديفوار إلى إنهاء الأزمة عن طريق المفاوضات تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمشاركة نشطة من الأمم المتحدة. وتولت قوات فرنسية الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة وثلاث من مجموعات المتمردين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. غير أنه اشتدت حدة القتال في كانون الأول/ديسمبر .

وفي بيان رئاسي في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أدان المجلس بشدة محاولات استعمال القوة للتأثير على الحالة السياسية في كوت ديفوار وللإطاحة بالحكومة المنتخبة. وأعرب المجلس عن تأييده التام لنشر قوة تابعة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقيادة سنغالية، قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر، حسبما دعا إليه البيان الختامي الذي اعتمده مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في داكار .

جمهورية الكونغو الديمقراطية

يرجع تاريخ نشوب الصراع الدائر حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى آب/أغسطس ١٩٩٨، حينما أمر لاورنت كابيلا، رئيس الجمهورية في ذلك الحين، بخروج القوات الرواندية التي بقيت في البلد بعد انتصاره عام ١٩٩٧، حيث أدى ذلك الإجراء إلى حدوث عدة حالات تمرد في الجيش، تفاقمت حدتها لتصبح حركة ترمي إلى الإطاحة بالحكومة. وسرعان ما تطور الصراع إلى نزاع إقليمي قدمت فيه كل من رواندا وأوغندا الدعم إلى المتمردين، بدعوى القلق على أمن الحدود. وتلقى الرئيس كابيلا الدعم من أنغولا وناميبيا وتشاد وزمبابوي والجيش الكونغولي .

وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، جرى التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار، في لوساكا، زامبيا، من قِبَل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وناميبيا ورواندا وأوغندا، بينما وقعت عليه في آب/أغسطس حركة التحرير الأنغولية - إحدى فصائل المتمردين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أنشئت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للمساعدة على رصد التنفيذ. أما البعثة، التي تألفت بادئ الأمر من ٥٣٧ ٥ من الأفراد العسكريين، بما في ذلك ٥٠٠ مراقب، وعدد مناسب من موظفي الدعم المدنيين، فإنها كلفت، ضمن أمور أخرى، بالتحقق من فض الاشتباك وإعادة وزع قوات الفرقاء، فضلا عن تيسير المساعدة الإنسانية ورصد حقوق الإنسان، ويدعو اتفاق وقف إطلاق النار إلى التطبيع في المناطق الحدودية، ومراقبة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتسليح الجماعات المسلحة، وإقامة حوار وطني. وبالرغم من اندلاع العنف عدة مرات هذا العام، حدثت بعض التطورات الإيجابية التي شملت انسحاب أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من القوات الرواندية، فضلا عن عمليات انسحاب قامت بها قوات أوغندا وزمبابوي وأنغولا .

وفي حزيران/يونيه، مددت ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بموجب قرار مجلس الأمن ١٤١٧ (٢٠٠٢). وفي القرار ١٤٤٥، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أذن المجلس بتوسيع البعثة لتضم ٨ ٧٠٠ من الأفراد العسكريين في فرقتي عمل، وقضى بأن تنتشر فرقة عمل ثانية إذا قرر الأمين العام أن احتياجات نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن، تفوق قدرة عمل الفرقة الأولى بمفردها .

وفي عدة بيانات رئاسية صادرة هذا العام، أكد المجلس أهمية الحوار بين الأطراف الكونغولية، الذي دعا إليه اتفاق وقف إطلاق النار، وأكد مجددا دعوته إلى تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية. وعند تناوله للتطورات المختلفة، أبدى المجلس اهتمامه بالتطورات التي تزعزع الاستقرار مثل استئناف القتال في جيب موليرو، ومذابح المدنيين والجنود في كيسنغاني، والهجوم على أوفيرا، والعنف في منطقة إيتوري لأسباب إثنية .

وأثناء عرض تقرير بعثة المجلس الثالثة إلى منطقة البحيرات الكبرى، في ١٤ أيار/مايو، قال جان - ديفيد ليفيت (فرنسا) إن إنشاء حكومة انتقالية في كينشاسا، ونزع سلاح جماعات المتمردين، وانسحاب القوات الأجنبية، تشكل أسس تقدم عملية السلام في ذلك البلد. وأضاف أن توصيات البعثة تضمنت الحاجة القصوى للتقيد بوقف إطلاق النار، وضرورة التوصل إلى اتفاق شامل لا يستثنى منه أحد .

وفي بيان رئاسي صادر في ٥ حزيران/يونيه، أدان أعضاء المجلس بشدة أعمال التهريب والتصريحات العامة التي لا أساس لها من الصحة ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص ما صدر منها من إحدى مجموعات المتمردين - التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما - فضلا عن محاولات تلك المجموعة فرض حظر على الممثل الخاص للأمين العام وإبعاد عدد من موظفي البعثة وموظفي الأمم المتحدة الآخرين من مناطق واقعة تحت سيطرتها. وأكد المجلس مجددا إدانته لأعمال القتل والهجمات التي تعرض لها المدنيون والجنود عقب الأحداث التي وقعت، في ١٤ أيار/مايو والأيام التالية، في كيسنغاني، وحمل التجمع مسؤولية وضع حد لجميع عمليات الإعدام التي تتم بدون محاكمات، ولانتهاكات حقوق الإنسان والتحرش بالمدنيين في كيسنغاني وجميع المناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرته .

وفي البيان الصادر في ٢٣ تموز/يوليه، طالب المجلس التجمع بتقديم مرتكبي مذابح كيسنغاني إلى العدالة، وأكد وجوب قيام التجمع بنزع السلاح في كيسنغاني دون إبطاء، والتعاون مع البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى التعرف على جميع ضحايا أحداث كيسنغاني ومرتكبيها. وأكد المجلس أيضا أن التجمع

سيتحمل تبعات أية عمليات إعدام بدون محاكمات، مؤكدا على أن من واجب رواندا استخدام ما لديها من نفوذ قوي لكفالة عدم قيام التجمع بمثل هذه الأعمال .

وفي ٣٠ تموز/يوليه، وقّعت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا اتفاقا في بريتوريا يدعو إلى انسحاب القوات الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريح القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا إنتراهاموي. وأبلغ الأمين العام، كوفي عنان، المجلس في مناقشة مفتوحة بعد أسبوع من ذلك التاريخ، بأن توقيع الاتفاق يمثل نقطة تحول سياسية من شأنها أن تمهّد الطريق لحل واحد من أطول الصراعات الأفريقية أمدا. وقال وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية أن الاتفاق سيعجل بتنفيذ المراحل الأخرى من اتفاق لوساكا. وأضاف أن نزاع الأسلحة في مدينة كيسنغاني يعتبر مؤشرا إيجابيا آخر. وحث على وضع حد للاستغلال غير القانوني لموارد الكونغو الطبيعية. وفي بيان صادر في ١٥ آب/أغسطس أعرب المجلس عن تأييده التام لتنفيذ الاتفاق .

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدم السيد محمود قاسم (مصر)، رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التقرير النهائي للفريق. ووجه الانتباه إلى ترسيخ ما يسمى "شبيكات الصقوة" التي تستغل الموارد في المناطق الواقعة تحت سيطرة بعض أطراف الصراع، وأكد ضرورة معالجة مثل هذه المسائل الاقتصادية، لكي يصبح أي سلام مستداما. وطلب وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ جميع توصيات الفريق، ونادى بانسحاب القوات الأجنبية، لا سيما قوات رواندا وأوغندا، وبإعادة المعتدين إلى أوطانهم وتقديمهم للمحاكمة .

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب تقديم التقرير النهائي لفريق الخبراء، عقد المجلس جلسة استمرت طوال اليوم، حيث قام ممثلو أوغندا ورواندا والحكومات الأخرى التي وردت أسماؤها في التقرير بتقنين ما جاء فيه من ادعاءات. وقال آخرون ممن يؤيدون عمل الفريق بشكل عام، أن الأفراد والبلدان الذين وردت أسماؤهم في التقرير يجب أن تكون لديهم القدرة على الرد .

إثيوبيا وإريتريا

شهد عام ٢٠٠٢ إحراز تقدم ملموس تجاه التسوية النهائية للصراع بين إثيوبيا وإريتريا. وكانت الحرب قد اندلعت بين البلدين في أيار/مايو ١٩٩٨، نتيجة نزاع حدودي. وأنشئت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بعد توقيع البلدين على اتفاق لوقف أعمال القتال، في ١٨ حزيران/يونيه، في الجزائر العاصمة. وتمخض إجراء المزيد من المفاوضات عن توقيع اتفاق سلام شامل، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في الجزائر العاصمة أيضا .

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، دعا المجلس، من خلال بيان رئاسي، إلى إطلاق سراح ما تبقى من أسرى الحرب دون قيد أو شرط، ورحب بإعادة توطين ٢٥ أسيرا إثيوبيا في اليوم السابق من إريتريا تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية .

وزارت بعثة للمجلس البلدين في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير، تم خلالها وفقا لبيان إحاطة عن البعثة صادر في ٦ آذار/مارس، اتفاق رئيس وزراء إثيوبيا ورئيس جمهورية إريتريا على العمل مع الأمم المتحدة لتحريك عملية السلام قدما، والإعلان عن أن القرار بإنشاء اللجنة الإريترية - الإثيوبية، المنشأة بموجب اتفاقات الجزائر العاصمة، لرسم حدودهما المشتركة، سيكون نهائيا وملزما .

وفي ١٤ آب/أغسطس، ومن خلال اتخاذ القرار ١٤٣٠ (٢٠٠٢) بالإجماع، قام المجلس بتعديل ولاية البعثة للمساعدة في التنفيذ العاجل والمنتظم لقرار تعيين الحدود الذي اتخذته لجنة ترسيم الحدود في ١٣ نيسان/أبريل وقررت بموجب ذلك أن تشمل الولاية على الفور إزالة الألغام في المناطق الرئيسية لدعم عملية رسم الحدود وتوفير الدعم الإداري والدعم في مجال الإمداد والنقل للمكاتب الميدانية التابعة للجنة رسم الحدود .

ومددت ولاية البعثة مرتين خلال العام، كان آخرها في ٦ أيلول/سبتمبر، بموجب القرار ١٤٣٤ (٢٠٠٢)، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ .

ليبيريا

فرض المجلس على ليبيريا، في عام ٢٠٠١، جزاءات واسعة النطاق، بموجب قراره ١٣٤٣ (٢٠٠١)، بسبب دعمها للجبهة الثورية المتحدة لسيراليون والمجموعات المسلحة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية بغرب أفريقيا. وتعيّن على حكومة ليبيريا، ضمن أشياء أخرى: أن توقف فوراً دعمها للجبهة الثورية المتحدة، وأن ترحل جميع أعضاء الجبهة عن أراضيها؛ وتوقف جميع أنشطة استيراد الماس غير المصقول التي لا تخضع للرقابة عن طريق نظام شهادات المنشأة الذي وضعتة حكومة سيراليون. وجرى تعيين فريق خبراء للتحقيق في انتهاكات تلك الجزاءات.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، اعتمد المجلس القرار ١٣٩٥ (٢٠٠٢)، الذي أعاد بموجبه إنشاء فريق الخبراء ليقوم ببعثة تقييم ومتابعة إلى ليبيريا والدول المجاورة من أجل إعداد تقرير مستقل موجز عن امتثال حكومة ليبيريا لذلك القرار.

وفي ٦ أيار/مايو، وبموجب القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، مدد المجلس جزاءاته المفروضة على حكومة ليبيريا لمدة ١٢ شهراً أخرى – بما في ذلك الحظر المفروض على الأسلحة وعلى سفر المسؤولين، وحظر استيراد الماس الخام – بعد أن قرر أنها لم تمتثل بالكامل لمطالب المجلس المتعلقة بوقف دعمها للجبهة الثورية المتحدة لسيراليون ولمجموعات المتمردين المسلحة الأخرى في المنطقة.

وأعرب المجلس في بيان رئاسي صادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر عن قلقه إزاء الهجمات المسلحة التي شنتها الجماعة المتمردة “جبهة الليبريين المتحدّين من أجل المصالحة والديمقراطية” مؤخراً، وأدان عدم امتثال حكومة ليبيريا ودول أخرى والجهات الأخرى من غير الدول للحظر المفروض على السلاح بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). وأعرب المجلس في البيان نفسه عن التزامه بتوسيع نطاق دور مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا، وسينظر في عام ٢٠٠٣ في إيفاد بعثة تقييم إلى المنطقة.

سيراليون

انصبت جهود المجلس بشأن سيراليون خلال السنة المشمولة بالتقرير على توطيد الاستقرار ودعم انتخابات ١٤ أيار/مايو، التي رحب المجلس بإجرائها كخطوة سلمية منظمة وهامة لإحلال السلام في المنطقة، وفقاً لما ورد في بيان رئاسي صادر في ٢٢ أيار/مايو. وكان المجلس قد أناط ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، من خلال القرار ١٣٨٩ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير، مهام أمنية واسعة النطاق فيما يتعلق بتلك الانتخابات.

ويرجع تاريخ الصراع في سيراليون إلى آذار/مارس ١٩٩١ عندما شن مقاتلو الجبهة المتحدة الثورية الحرب انطلاقاً من شرق البلد، على مقربة من الحدود مع ليبيريا، للإطاحة بالحكومة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أنشأ المجلس في قراره ١٢٧٠ (١٩٩٩) بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للمساعدة في تنفيذ اتفاق لومي (توغو) للسلام، الذي وقع في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة.

ومددت ولاية البعثة في عام ٢٠٠٢ لفترتي ستة أشهر أخريين، وكان آخر تمديد في ٣٠ أيلول/سبتمبر بموجب القرار ١٤٣٦، الذي حث فيه المجلس أيضاً البعثة على إكمال المرحلتين الأوليين من التعديلات المقترحة، بما في ذلك تخفيض القوات بمقدار ٥٠٠ فرد ونشر عدد يصل إلى ١٧٠ شرطياً مدنياً. وأكد المجلس ما تكتسيه فعالية الشرطة والجيش ونظام العقوبات والنظام القضائي من أهمية جوهرية بالنسبة للسلام والتنمية على المدى الطويل. وحث المجلس أيضاً حكومة سيراليون على السعي الحثيث للحصول على موارد إضافية لتمويل أنشطة إعادة الإدماج التي تكتسي دورها أهمية حيوية. وأفاد المجلس أن مسألتي المحكمة الخاصة لسيراليون وعودة الأشخاص المشردين ما زالتا مصدراً للقلق.

كما أعرب عن القلق طوال السنة إزاء تواصل إساءة معاملة المدنيين والادعاءات التي مفادها أن بعض أفراد الأمم المتحدة ربما كانوا متورطين في انتهاكات جنسية لنساء وأطفال في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ١٤٤٦، بدافع من قلقه كذلك إزاء عدم سيطرة الحكومة على مناطق استخراج الماس، فمدد الحظر المفروض على استيراد الماس الخام من سيراليون بدون شهادة منشأ لفترة جديدة مدتها ستة أشهر، لغاية ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

الصومال

أيد معظم المتكلمين خلال مناقشة مفتوحة أجريت في ١١ آذار/مارس بشأن الحالة في الصومال اقتراحا بعقد مؤتمر للسلام والمصالحة قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي منظمة إقليمية لدول القرن الأفريقي تهدف إلى تحقيق التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي. غير أن تقييما مشتركاً بين الوكالات أكد بأن الحالة الأمنية لا تسمح بوجود طويل الأجل للأمم المتحدة، ونحى تبعاً لذلك بدء العمل ببرنامج شامل لبناء السلام .

وبعد عقد من الفوضى والمجاعة، بدأت عملية مصالحة وطنية بعقد مؤتمر للسلام في أرتا بيجيوتي في منتصف عام ٢٠٠٠، شاركت فيه فصائل متعددة لتشكيل حكومة انتقالية. ونظراً لأن عدة أحزاب صومالية لم تدعم تلك العملية، لا يزال البلد يواجه تحديات كبرى في مجالات الأمن وإعادة البناء والتنمية .

وأيد المجلس، في بيان رئاسي صادر في ٢٨ آذار/مارس، إيفاد بعثة عمل تضم أعضاء المجلس المهتمين وموظفين من الأمانة العامة وحدد الأنشطة التحضيرية التي ستضطلع بها بعثة بناء السلام الشامل في الميدان. ومن منطلق تأكيد المجلس على أنه لا ينبغي السماح للحالة في الصومال بأن تستخدم للتخطيط لأعمال إرهابية انطلاقاً من البلد، شدد المجلس على أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب جزء لا يتجزأ من تحقيق السلم وإقامة الحكم السديد .

وفي ٣ أيار/مايو، ومن منطلق شعور المجلس بالقلق إزاء التدفق المتواصل للأسلحة والذخيرة إلى الصومال طلب المجلس في القرار ١٤٠٧ إنشاء فريق مؤلف من عضوين للقيام، في غضون ٣٠ يوماً من إنشائه، بإعداد خطة عمل للتحقيق في انتهاكات الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى الصومال وتعزيز إنفاذ ذلك الحظر. كما أوصى القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢)، المتخذ في ٢٢ تموز/يوليه، بإنشاء فريق خبراء مؤلف من ثلاثة أعضاء لجمع معلومات عن انتهاكات الحظر على الأسلحة .

وختاماً، رحب المجلس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بإعلان وقف أعمال القتال، وببهاكل ومبادئ عملية المصالحة في الصومال، التي وقعت في الدوريت، بكينيا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ورحب المجلس كذلك في بيان رئاسي بالإعلان المشترك الصادر عن الأطراف المعنية في مقديشو بالصومال في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل تنفيذ الأنشطة التحضيرية في الميدان من أجل إيفاد بعثة لبناء سلام شامل في فترة ما بعد انتهاء الصراع، حالما تسمح الأحوال الأمنية بذلك .

الصحراء الغربية

مدد المجلس في عام ٢٠٠٢ ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ثلاث مرات، وذلك في ٢٧ شباط/فبراير، و ٣٠ نيسان/أبريل و ٣٠ تموز/يوليه، على التوالي، بموجب القرارات ١٣٩٤ و ١٤٠٦ و ١٤٢٩. ومدد المجلس، من خلال القرار الأخير، ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأعرب عن استعداده للنظر في أي نهج ينص على حق شعب الإقليم في تقرير المصير قد يقترحه الأمين العام ومبعوثه الشخصي .

ويتنازع المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) على الإقليم منذ تنازل إسبانيا عن سيطرتها عليه في عام ١٩٧٤. وأنشئت البعثة في عام ١٩٩١ للإشراف على إجراء استفتاء يختار فيه سكان الصحراء الغربية إما الاستقلال أو الاندماج مع المغرب، في إطار خطة الأمم المتحدة للتسوية. وقد تعطلت عملية الاستفتاء لسنتين عديدة بسبب الطعون المقدمة في إطار عملية تحديد هوية المصوتين وغيرها من المشاكل. وما زالت هناك مشاكل إنسانية من بينها مشاكل اللاجئين، والمفقودين وأسرى الحرب منذ مدة طويلة الذين لم تتم بعد عودتهم إلى أوطانهم .

آسيا

بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران بندرغاست، إلى المجلس خلال إحاطة إعلامية، تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لمدة ١٢ شهرا، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، معللا ذلك بالنكسات التي تعرضت لها خطة التخلص من الأسلحة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وقعت حكومة بابوا غينيا الجديدة وجماعات بوغانفيل الرئيسية اتفاقا للسلام والأمن والتنمية بشأن بوغانفيل في لنكولن بنيوزيلندا، بغية إنهاء صراع اندلع قبل تسع سنوات في تلك الجزيرة. وكانت الخطة مكونة من ثلاثة عناصر: الحكم الذاتي، والاستفتاء، وخطة للتخلص من الأسلحة.

وفي المناقشة التي أعقبت الإحاطة، قال ممثل بابوا غينيا الجديدة إن تمديد ولاية المكتب السياسي في بوغانفيل لمدة سنة واحدة سيمكّنه من إنجاز عمله. وأيد معظم المتكلمين ذلك التمديد، غير أن ممثل الولايات المتحدة لاحظ بأن التمديد لفترة ستة أشهر كاف للوفاء بولاية المكتب. وأفاد رئيس المجلس في رسالة وجهها إلى الأمين العام في ١٩ كانون الأول/ديسمبر (الوثيقة S/2002/1380) أن المجلس يؤيد تمديدا نهائيا لولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

تيمور الشرقية/تيمور - ليشتي

قامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، المنشأة في تشرين الأول/أكتوبر لإدارة إقليم تيمور الشرقية بعد الاستفتاء الذي أجري هناك في ٣٠ آب/أغسطس، والتي اعتبرت مثالا ناجحا "بكل المقاييس" لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العام الماضي وأسوة يمكن أن يُحتذى بها في حالات أخرى، قامت بوقف عملياتها بعد حصول ذلك الإقليم على استقلاله في يوم ٢٠ أيار/مايو. وقالت نائبة الأمين العام، لويز فريشيت، في اليوم نفسه، خلال مناقشة أجريت احتفالا بتلك المناسبة، إن سكان تيمور الشرقية قدوة لغيرهم من الأمم في تمسكهم بالقيم الجوهرية لميثاق الأمم المتحدة، وبالمصالحة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية بإمكانها حماية حقوق الإنسان.

وخلال مناقشة مفتوحة أجراها المجلس في ٣٠ كانون الثاني/يناير، أشاد المتكلمون بالتحسينات التي طرأت على الإدارة العامة، والشرطة، والنظام القضائي، ولا سيما لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ولاحظ وزير الخارجية والتعاون في الإدارة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية، جوزيه راموس - هورتا، أن المجتمع المدني ساهم، من خلال وضع مسودة للتنمية الاقتصادية، في التخطيط الحكومي قبل الموافقة على الخطة، وهي من المرات القليلة التي حدثت في التاريخ.

ومع اقتراب موعد الاستقلال، دعا الأمين العام، خلال مناقشة أجراها المجلس في ٢٦ نيسان/أبريل، إلى إنشاء بعثة لمتابعة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأعرب رئيس تيمور الشرقية المنتخب، زانانا غوسماو، عن أمله في أن تقدم بعثة المتابعة دعما رئيسيا في المجالات الحاسمة المتمثلة في الإدارة العامة، والقانون والنظام، والأمن الخارجي. وقال رئيس الوزراء، ماري الكثيري، إن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لتحويل المعونة إلى استثمارات من شأنها أن تعود بالنفع على الأجيال المقبلة، من خلال التركيز على مجالات مثل التعليم، والصحة، والزراعة.

وأنشأ المجلس، بموجب القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢)، المتخذ بالإجماع في ١٧ أيار/مايو، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، بقوام يبلغ ٦٣٥٠ من الأفراد المدنيين والعسكريين، من أجل تقديم المساعدة إلى الهياكل الإدارية الأساسية اللازمة لتوفير أسباب البقاء والاستقرار السياسي لتيمور الشرقية. وستؤمن البعثة أيضا إنفاذ القانون والأمن العام بصورة مؤقتة، والمساعدة في إنشاء جهاز الشرطة والإسهام في صون الأمن الداخلي والخارجي لتيمور الشرقية. وسيُفصل قوام البعثة بأسرع وقت ممكن على مدى فترة سنتين.

وأوصى المجلس الجمعية العامة، في القرار ١٤١٤ (٢٠٠٢)، المتخذ بالإجماع في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بقبول تيمور الشرقية عضوا في الأمم المتحدة. وأضحت تيمور - ليشتي، وهو الاسم الذي أصبح البلد يعرف به منذ ذلك الحين، العضو ١٩١ في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

وتحدث الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، في إحاطة أدلى بها أمام المجلس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عن مستقبل الدولة الجديدة بنبرة إيجابية ملؤها التفاؤل، فلاحظ بأن سكان البلد المتناسكين يتمتعون

بموارد هامة تضمن مستقبلهم الاقتصادي، بما في ذلك الغاز والنفط والخامات المعدنية. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه البلد سيادة القانون، وإيجاد فرص العمل، والتنمية، وبناء المؤسسات، واستيعاب المعونة المقدمة .

وأعرب ممثل تيمور - ليشتي، باسم بلده وهو يخاطب المجلس لأول مرة، عن تقديره لجهود الأمم المتحدة. وقال إن الخطة الإنمائية الوطنية لبلده حددت تحديات رئيسية تتمثل في الحد من الفقر، والتعليم، والرعاية الصحية، والهياكل الأساسية، والتنمية الاقتصادية وبناء القدرات المؤسسية. وأبرز نمو الثقافة الديمقراطية، والتقدم المحرز في عملية المصالحة، وعودة اللاجئين بوصفها تطورات إيجابية .

أوروبا

البوسنة والهرسك/كرواتيا

أتمت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا ولايتيهما في كانون الأول/ديسمبر، منهيّتين بذلك عقدا من مهام حفظ السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة هناك .

وقال الأمين العام، كوفي عنان، في آخر اجتماع من الاجتماعات التسعة التي عقدها المجلس هذا العام بشأن البوسنة والهرسك، إن نجاح البعثتين أظهر أن بإمكان عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تغيير مجريات الأمور في حالة صدور ولاية مناسبة، وحصول تعاون بين الأطراف وتقديم دعم قوي من المجلس والدول الأعضاء. وأضاف أنه بانتهاء البعثتين كليهما تكون "حقيبة انخراط الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة" قد انصرفت .

وفي بيان رئاسي مؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر، رحب المجلس بقرار الاتحاد الأوروبي إنشاء بعثة من الشرطة كان من المقرر أن تستلم مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ "في إطار نهج أعم لسيط سيطرة القانون". ولئن شجع المجلس على مواصلة تقديم الدعم الدولي، فإنه أعاد التأكيد على أن استعداد المجتمع الدولي والجهات المانحة الرئيسية لتحمل الأعباء السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تقتضيها جهود إعادة البناء مرهون بمدى امتثال السلطات في البوسنة والهرسك للإصلاحات اللازمة لإعادة بناء المجتمع المدني والمشاركة الفعالة فيها .

ووفقا للتقرير الأخير المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ساعدت البعثة، عن طريق تحسين الأمن العام وإصلاح الشرطة، في وضع أساس للانتعاش والتنمية بعد الحرب. وشجع المستوى الأمني العالي المكفول للعائدين على عودة أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ. وأفضت إعادة هيكلة الشرطة إلى "شرطة تليق بأوروبا". واعتُبرت الانتخابات العامة التي أجريت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وهي أول انتخابات تكون السلطات البوسنية مسؤولة عنها مسؤولية كاملة، حرة ونزيهة على العموم .

وقامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا، من جهتها، برصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح، واضعة بذلك الأسس للتوصل إلى تسوية لاحقة عن طريق المفاوضات. واكتسى التوقيع على بروتوكول بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر بشأن نظام مؤقت لحدودهما الجنوبية أهمية خاصة. وقال وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غييهينو، في الجلسة الختامية التي عقدها المجلس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا، إن البعثة برهنت على أنه بإمكان وجود الأمم المتحدة، وإن قل شأنه، أن يغير مجريات الأمور، شريطة تخطيطه وتنفيذه بإحكام .

وقد أصبح تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك محط اهتمام العالم في الصيف الماضي، وعمدت الولايات المتحدة، وهي عضو دائم في المجلس يتمتع بحق النقض، إلى عرقلة صدور القرار الذي كان من شأنه تمديد الولاية. وكانت البعثة أول من يمثل أمام المجلس منذ دخول نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه، وعللت الولايات المتحدة موقفها بالإعراب عن انشغالها إزاء خطر "المتابعة القضائية بدوافع سياسية" لأفراد أمريكيين في قوات حفظ السلام أمام المحكمة، التي لا تقبل حكومة الولايات المتحدة ولايتها .

وكان من المقرر أن تنقضي ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أصلا في ٢١ حزيران/يونيه. ومدد المجلس تلك الولاية حتى ١٥ تموز/يوليه باتخاذ القرار ١٤٢١ في ٣ تموز/يوليه. وجاء ذلك الإجراء عقب تصويت الولايات المتحدة في ٣٠ حزيران/يونيه ضد قرار كان من شأنه تجديد ولاية البعثة والإذن بمواصلة قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك (أيد قرار التمديد ١٣ عضوا في حين امتنعت بلغاريا عن التصويت). وبعد رفض المشروع مباشرة، اعتمد المجلس نصا فنيا تمدد البعثة بموجبه لمدة ثلاثة أيام .

ومُدّدت ولاية البعثة في ١٢ تموز/يوليه بموجب القرار ١٤٢٣ (٢٠٠٢)، في أعقاب القيام، في جلسة مستقلة، باتخاذ القرار ١٤٢٢، الذي ينطرق للمشاكل المثارة (انظر: المحكمة الجنائية الدولية).

كوسوفو

أطلع المجلس بانتظام في إطار رصد الحالة في كوسوفو على آخر التطورات هناك. وتناول البند المتعلق بكوسوفو من جدول أعماله في ١٢ جلسة هذه السنة مرّكزا على مسائل مثل التحضير للانتخابات البلدية التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر وتعبئة المقترعين، وجهود المصالحة وأمن الأقليات. وفي آخر جلسة من هذه الجلسات، والتي عُقدت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قدمت البعثة معلومات إلى المجلس الذي أوفدها إلى المنطقة في زيارة دامت أربعة أيام. وكانت أفرقة مماثلة اشترك فيها الممثلون من جميع أعضاء المجلس زارت سابقا كوسوفو في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ .

وسعت بعثة هذه السنة إلى تعزيز الدعم لعمل إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي أنشئت بموجبه. وكانت البعثة تهدف أيضا إلى توصيل رسالة قوية إلى الزعماء المحليين بشأن ضرورة المضي قدما بعملية اللامركزية، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية، ورفض العنف وتشجيع الاندماج فيما بين الأعراق. ويبحث أيضا البعثة السبل الكفيلة بتعزيز التعاون مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كما تلقت توجيهات من القوة التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي - ناتو بشأن الحالة الأمنية .

وقال قائد البعثة أولي بيتر كولبي (النرويج) إن البعثة قد حققت منذ زيارتها السنة الماضية تقدما ملحوظا في كوسوفو بتنظيم انتخابات أعضاء جمعية كوسوفو في عام ٢٠٠١ والانتخابات البلدية في عام ٢٠٠٢ التي أفضت إلى إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والجمعيات البلدية. وتواصلت عملية تسليم السلطة والمسؤوليات إلى المؤسسات المحلية. وانخفضت معدلات الجريمة كما تحسنت الحالة الأمنية. وما فتئ عدد الأفراد العاملين في دائرة الشرطة في كوسوفو في ازدياد، كما أعيد بناء الجهاز القضائي. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ظلت الحالة هشة، وهذا ما يتطلب التزاما دوليا إزاء المستقبل المنظور، وذلك نظرا لأن التقدم الذي أحرز قد تحقق في المقام الأول بفضل المجتمع الدولي .

قبرص

مدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مرتين هذه السنة وقرر آخر مرة تمديدتها حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ باتخاذ القرار ١٤٤٢ (٢٠٠٢) بالإجماع .

وتم إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بموجب قرار المجلس ١٨٦ في عام ١٩٦٤ وأسند إليها مهمة الحيلولة دون تكرار القتال بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية، والمساهمة في صيانة القانون والنظام وإعادة استتبابهما. وعلى إثر الأعمال القتالية التي جرت في عام ١٩٧٤، قرر المجلس توسيع نطاق ولاية القوة لتشمل الفصل بين القوتين بمنطقة عازلة. ونظرا لعدم التوصل إلى تسوية سياسية ما فتئ المجلس يمدد ولاية القوة كل ستة أشهر .

وفي بيان للصحافة، وصف رئيس المجلس اقتراحا قدمه الأمين العام إلى الطرفين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بأنه “فرصة فريدة للتوصل إلى تسوية في الأسابيع المقبلة”. وأكد أهمية تكثيف المحادثات من أجل التوصل إلى اتفاق كامل قبل ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وذلك وفقا للجدول الزمني الذي اقترحه الأمين العام .

جورجيا

تصاعدت الاضطرابات الاجتماعية في أبخازيا، في المنطقة الشمالية الغربية من جورجيا، إلى عنف انفصالي في عام ١٩٩٢. وأنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في آب/أغسطس ١٩٩٣ للتحقق من الامتثال لاتفاقيات وقف إطلاق النار ورصد حقوق الإنسان. ومدد المجلس بالإجماع ولاية البعثة مرتين في عام ٢٠٠١، ومددها آخر مرة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بموجب القرار ١٤٢٧ (٢٠٠٢).

سويسرا

أوصى المجلس في القرار ١٤٢٦ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه الجمعية العامة بقبول سويسرا عضواً في الأمم المتحدة. وبعد ذلك قررت الجمعية العامة، في ١٠ أيلول/سبتمبر قبول هذا البلد، الذي كان له سابقاً مركز المراقب الدائم، وذلك بوصفه العضو ١٩٠ في الأمم المتحدة. وفي بيان رئاسي، لاحظ المجلس مع الارتياح التزام سويسرا الرسمي بتأييد أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوفاء بجميع الالتزامات الواردة فيه.

المحاكم

كرس المجلس ست جلسات لعمل المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، سعياً إلى تيسير عملهما وكفالة التعجيل بإنجاز ولايتهما. وذكر المجلس في بيان رئاسي بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر بالتزام جميع الدول بالتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمتين، بامتنال الطلبات التي تقدمانها فيما يتعلق باعتقال المتهمين واحتجازهم ونقلهم، وإتاحة الشهود في المساعدة على التحقيقات الجارية.

ولتمكين محكمة يوغوسلافيا من تحقيق هدفها المتمثل في إنجاز جميع المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨، بدلاً من الموعد المتوقع في البداية، أي عام ٢٠١٨، أقر المجلس في بيانه الرئاسي بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه استراتيجية عامة تتعلق بنقل القضايا من الدرجتين المتوسطة والمنخفضة إلى الهيئات القانونية الوطنية المختصة. وسوف يسمح ذلك للمحكمة بالتركيز على محاكمة السياسيين والعسكريين وشبه العسكريين من ذوي المناصب العليا الذين يشتبه في أنهم مسؤولون عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

وفي آب/أغسطس، اتخذ المجلس القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢)، وقرر بموجبه إنشاء مجموعة من القضاة الخاصين يبلغ عددهم ١٨ قاضياً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتعجيل بإنجاز عملها في أقرب وقت ممكن. وتعتقد محكمة رواندا أن تعيين هؤلاء القضاة سيبيح قوة عاملة قضائية إضافية لإنجاز المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨ بدلاً من عام ٢٠١٧، التاريخ المحدد في الأصل.

وقرر المجلس بموجب القرار ١٤١١ (٢٠٠٢) الذي اتخذه في أيار/مايو تعديل النظام الأساسي لكلا المحكمتين لتمكينهما من معالجة مسألة القضاة الحاملين لجنسيتين، وقرر أن هؤلاء الأشخاص سيُعتبرون من رعايا الدولة التي يمارسون فيها عادة حقوقهم المدنية والسياسية.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قدم المجلس إلى الجمعية تعيينات تشمل ٢٣ قاضياً دائماً.

محكمة العدل الدولية

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر قام المجلس، متصرفاً بالاتفاق مع الجمعية العامة، بانتخاب خمسة أعضاء في محكمة العدل الدولية لمدة ٩ سنوات تبدأ في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

المحكمة الجنائية الدولية

أصبح تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك – الأولى التي تعرض على المجلس منذ دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه – أصبح محط تركيز اهتمام العالم في الصيف الماضي، عندما حالت الولايات المتحدة دون اعتماد القرار الذي ستمدد بموجبه (انظر: البوسنة والهرسك/كرواتيا)، وذلك فيما يتعلق بالمحكمة

الجنايئة الدولية. وعلت الولايات المتحدة، الدولة ذات العضوية الدائمة في المجلس والتي لها حق الفيتو، علنت موقفها معربة عن قلقها إزاء خطر "تسييس محاكمات" حفظة السلام أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي لا تعترف بولايتها القضائية.

وقال الأمين العام مخاطبا المجلس قبل أن تدلي الولايات المتحدة بتصويتها السلبي بشأن تمديد ولاية البعثة في ٣٠ حزيران/يونيه (صوت ١٣ عضوا في المجلس تأييدا للتمديد، وامتنعت بلغاريا)، قال: "إن العالم لا يسمح بحالة يكون مجلس الأمن منقسما فيه على نفسه انقساما عميقا بشأن مسألة هامة قد يكون لها مضاعفات تؤثر في جميع عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة."

وعلى إثر سلسلة من الاقتراحات في المجلس بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أو عدم تمديدها، ناقش ٣٩ متكلما في جلسة عامة عقدت في ١٠ تموز/يوليه الوضع القانوني لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المشمولين بولاية المحكمة الجنائية الدولية. وأعرب معظم المتكلمين عن القلق إزاء مستقبل عمل حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة، قائلين إن اتخاذ قرارات عاجلة من شأنه أن يضر ليس فقط بسيادة القانون بل وكذلك بمصداقية المجلس نفسها. وأشار متكلمون عديدون إلى أن المحكمة الجنائية الدولية لها ما يكفي من الضمانات لمنع المحاكمات غير المشروعة والتي تتم لأسباب سياسية.

وتم تمديد ولاية البعثة في ١٢ تموز/يوليه بموجب القرار ١٤٢٣ (٢٠٠٢) على أثر اتخاذ القرار ١٤٢٢، في جلسة منفصلة، الذي طلب فيه المجلس، اتساقا مع أحكام المادة ١٦ من نظام روما الأساسي، أن تمتنع المحكمة الجنائية الدولية لمدة ١٢ شهرا تبدأ في ١١ تموز/يوليه، عن بدء مقاضاة أي موظف يعمل في عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من دولة مساهمة ليست طرفا في نظام روما الأساسي. وأعرب أيضا المجلس في هذا القرار عن اعتزاه تجديد طلب التمديد لفترة ١٢ شهرا طالما كان ذلك ضروريا، وقرر ألا تتخذ الدول الأعضاء أي إجراءات تتنافى مع الأحكام المبينة أعلاه ومع التزاماتها الدولية.

المسائل المواضيعية المعروضة على المجلس المدنيون والصراع المسلح

حدد المجلس في بيان رئاسي بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٣ هدفا أساسيا لحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، وهي: الوصول إلى السكان المعرضين للخطر؛ الفصل بين المدنيين والعناصر المسلحة؛ العدالة والمصالحة؛ الأمن والقانون والنظام، ونزع السلاح، وتسريح المجندين، وإعادة الإدماج والإصلاح؛ الأسلحة الصغيرة والعمل المتعلق بالألغام؛ تدريب قوات الأمن وقوات حفظ السلام؛ آثار الصراعات على المرأة؛ آثارها على الأطفال؛ سلامة وأمن موظفي الشؤون الإنسانية والموظفين المرتبطين بهم؛ ووسائط الإعلام والمعلومات؛ الموارد الطبيعية والصراع المسلح؛ والتأثير الإنساني للجزءات.

وعلى إثر نقاش مفتوح بشأن المسألة جرى في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بيانا رئاسيا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أدان فيه بقوة جميع الهجمات وأعمال العنف الموجهة ضد المدنيين وسائر الأفراد المحميين بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في حالات الصراع المسلح. وأكد المجلس مسؤوليات الدول على إنهاء حالة الإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني. واعترف أيضا باحتياجات المدنيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي وشدد في هذا الصدد على مسؤوليات القوة المحتلة.

الأطفال والصراع المسلح

كرر المجلس في بيان رئاسي بتاريخ ٧ أيار/مايو - قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل - كمر تأكيد إدانته القوية لسوء المعاملة التي يتعرض لها الأطفال في الصراعات المسلحة، بما في ذلك اختطافهم، وتجنيدهم الإجباري، وتشويههم، وتشريدهم قسرا واستغلالهم جنسيا. ودعا جميع الأطراف في الصراع إلى الكف فورا عن مثل هذه الممارسات والسماح بوصول الإغاثة الإنسانية إلى الأطفال دون عوائق. وقبل إصدار هذا البيان،

استمع المجلس إلى السيدة أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، التي طلبت إلى المجلس أن يكفل أن تصبح حماية الأطفال ورفاههم جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات السلام .

المرأة والسلام والأمن

أكد المجلس من جديد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر التزامه بأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في بيان رئاسي بمناسبة الذكرى الثانية لاعتماده. وأدان أيضاً في هذا البيان استمرار انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في الصراعات المسلحة، واعترف بالدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في مجال تعزيز السلام. ولاحظ بعض التقدم في إدماج المنظور الجنساني في النشاط الرئيسي للأمم المتحدة، ولكنه طلب تعيين المزيد من النساء كممثلات خاصات ومبعوثات للأمين العام .

وصدر البيان على إثر جلستي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر اللتين قدم فيهما الأمين العام تقريره بشأن الموضوع، والمتضمن توصيات بتعزيز دور المرأة في حفظ السلام والتخفيف من معاناتها في حالات الصراع وما بعد الصراع .

وعقد المجلس هاتين الجلستين على إثر جلسة عقدها في ٢٥ تموز/يوليه استمع فيها إلى بيانات تدعو إلى توسيع نطاق مشاركة المرأة في عملية حفظ السلام وبناء السلام وجعلها عملية منهجية أكثر. وأدلت ببيانات كل من أنجيلا كينغ، مساعد الأمين العام والمستشار الخاص بشأن القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة؛ ونولين هيزر، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ وجين ميري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام .

الأمن الغذائي في الصراعات المسلحة

في ٤ نيسان/أبريل، وفي آخر يوم من فترة عمل كاثرين بيرتيني، والتي دامت عشر سنوات، عملت فيها في منصب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، قدمت إحاطة إلى المجلس بشأن المعونة الغذائية في سياق تسوية الصراعات، مسلطة الأضواء على أفغانستان بوصفها أحدث مثال على نجاح المجتمع الدولي في منع حدوث مجاعة. وقالت إن المعونة الغذائية أبقّت الناس على قيد الحياة وساعدت على إعادة بناء المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في البلدان والمناطق، علماً بأنها كانت عملاً خطيراً. وقالت أيضاً إن من المروغ أن نعلم أن عدد الذين حوكموا من بين مرتكبي العنف ضد عمال المعونة الإنسانية ضئيل جداً .

وفي حين أشاد أعضاء المجلس بعمل السيدة بيرتيني وبرنامج الأغذية العالمي لاحظوا أن المعونة الغذائية في حالات الصراع مسألة حساسة للغاية، بل يمكن أن تؤثر مباشرة، إذا ما أسئ استخدامها، في ديناميات العنف. وينبغي وضع نظم للتقليل من عمليات تحويل المعونة الغذائية مما يمكن أن يفاقم حالات التفاوت خلال الصراع وفي فترة ما بعد الصراع. وينبغي أيضاً تحديد استراتيجيات للخروج من الصراع .

اللاجئون

قدم مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد رود لوبرز، إحاطة في ٧٧؛ شباط/فبراير بشأن حالة ما يزيد على ٢١ مليون لاجئ، ومشرّد في الداخل وعديم جنسية وغيرهم من الأشخاص الذين هم محط اهتمام المفوضية. وقال إنه عاقد العزم على تحقيق تقدم خلال هذه السنة للتوصل إلى حلول دائمة لهم. ولهذا الغرض، أكد أهمية إنهاء الصراع المسلح وتفادي إقامة صلات لا مبرر لها بين اللاجئين والإرهابيين. وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثار ممثلو الدول الأعضاء مجموعة من المسائل، بما في ذلك النقص في تمويل مكتب المفوضية، وأهمية كفالة عدم استخدام المساعدة الإنسانية بهدف تصعيد الصراع .

الأسلحة الصغيرة

دعا المجلس في بيان رئاسي بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الدول إلى إنشاء سجل وطني لسماسة الأسلحة، وحثها على فرض عقوبات على أنشطة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي حين أكد المجلس من جديد في بيانه أهمية الحظر على الأسلحة، اعترف أيضاً بمسؤوليته عن بحث السبل التي يمكن بها وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة .

وصدر هذا البيان بعد جلسة مفتوحة دامت يوما كاملا عقدت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب فيها المتكلمون عن دعمهم لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة المعقود في عام ٢٠٠١. واقترحوا أيضا وسائل يمكن أن يعزز بها المجلس دوره في منع استعمال الأسلحة الصغيرة في تصعيد الصراع .

وقدمت السيدة جاينتا دهانابالا، وكيلة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، في بيانها الافتتاحي تقريرا من الأمين العام بشأن الموضوع. ومن بين التوصيات الواردة في التقرير والتي حظيت بتأييد واسع النطاق المقترحات المتعلقة بإنشاء آليات دولية لتحديد الأسلحة والبحث عنها، فضلا عن آلية دائمة لرصد حالات الحظر والجزاءات الخاضعة لسلطة المجلس .

الجزاءات

تم التأكيد على الدروس المستفادة ومواصلة بذل الجهود أمام المجلس في جلسات الإحاطة التي عقدها في ١٨ كانون الأول/ديسمبر رؤساء لجان الجزاءات التابعة للمجلس، المنتهية مدة ولايتهم، فيما يتعلق بالحالات في كل من أفغانستان والعراق والكويت وأنغولا وليبيريا، فضلا عن الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا والفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وناقش أيضا رؤساء اللجان الإجراءات ضد الدول والأفراد الذين ينتهكون الجزاءات وبحثوا الموقف الذي ينبغي أن يتخذه المجلس ضد منتهكي الجزاءات بعد رفعها، في جملة أمور أخرى .

مسائل متنوعة

التقرير السنوي

في ٢٦ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس تقريره السنوي السابع والخمسين إلى الجمعية العامة، والذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الوثيقة S/2002/1068) وقدم مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، السيد تولياميني كالوموه الشكل المنقح الذي وافق عليه المجلس في عام ٢٠٠٢ والذي شمل مقدمة تحليلية تلخص أنشطة المجلس. وأشاد ممثلو الدول الأعضاء في المجلس بالشكل الجديد بوصفه شكلا تحليليا وأيسر استعمالا وأقل تكلفة، غير أنهم أضافوا قائلين إنه يمكن إدخال المزيد من التحسينات على التقرير، فضلا عن طرائق عمل المجلس وإجراءاته، وذلك بهدف تعزيز الشفافية والتعاون مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة .